لا يمكن إلغاء نظام قائم وناجح وفريد من نوعه منذ 44 عاماً حظي بإشادة منظمة العمل الدولية التي وصفته بأنه كفل حياة كريمة للمتقاعدين

الهاشم: «المركزي» و«التأمينات» أكدا عدم جدوى إنشاء شركة للتمويل الإسلامي تكون بديلة لـ«الاستبدال» الخاص برواتب المتقاعدين

ناصر الدوسري وصفاء الهاشم وماجد المطيري خلال اجتماع اللجنة المالية

د. محمد الهاشل أثناء الاجتماع

مشعل العثمان وخالد الفضالة خلال اجتماع اللجنة

قالت رئيسة اللجنة المالية البرلمانية النائب صفاء الهاشم ان اللجنة عقدت اجتماعا امس للاستئناس برأي الجهات الفنية وهي البنك المركزي و«التأمينات الاجتماعية» بشأن اقتراح بقانون مقدم من مجموعة من النواب لإنشاء شركة للتمويل الإسلامي تكون بديلة للنظام المعمول به حاليا والمتعلق بالمتقاعدين ومبالغ الاستبدال.

وأكدت الهاشم: انني شخصيا لا أرى أن المقترح مجدٍ، وذلك لأسباب عدة، لافتة إلى أن رأي الجهات الفنية ذهب إلى ما كنا نقوله، موضحة أنه لا يمكن أن تلغي نظاما قائما وناجحا ومنذ 44 عاما ومنذ إنشاء التأمينات في العام 1977 نظاما فريدا من نوعه، حظي بإشادة منظمة العمل الدولية التي وصفته بأنه نظام كفل حياة كريمة للمتقاعدين، وفتح بيوتا وساعد الناس في أمورهم الحياتية، وأخيرا استطعنا ان نحدد سقفا لهامش الربح حيث لا يمثل عبئا على المتقاعد وتم إقراره والعمل به اعتبارا من الشهر المقبل.

وذكرت الهاشم: للعلم وحسب البيانات فإنه من أصل 120 ألف متقاعد وفق بيانات التأمينات هناك 54٪ لم يحصلوا على استبدال ولم يحصلوا على راتب مقدم، وهذا اختيارهم أي انهم يستمتعون براتبهم التقاعدي بالكامل، متسائلة: لماذا تنقل هؤلاء من نظام الاستبدال المريح، وتقوم بإنشاء كيان جديد تموله من أموال مؤسسة التأمينات فقط لتعطيه صبغة إسلامية؟!، ألم تفكر في أنه من الممكن أن يؤثر على أداء المؤسسة والوفاء بالتزاماتها، لماذا تضع مبلغا لا يقل عن 600 مليون دينار كرأسمال للكيان، دون دراسة للمخاطر وتعرض أموال المتقاعدين للخطر؟ «ناقصين إحنا؟!».

وشددت الهاشم على أن ردود الجهات الفنية أكدت أن الاقتراح غير مجد، ومخاطرة في أموال المتقاعدين، موضحة ان التعديلات التي أجريت على قانون التأمينات وضعت سقفا لهامش الربح، متسائلة لماذا نخاطر بأموال المتقاعدين بكيان لم يتضح شكله، وتريد إلغاء الاستبدال القائم والناجح ؟.

وأفادت الهاشم بأن التأمينات أكدت على الاستمرار بنظام الاستبدال فهو المجدي، لاسيما بعد التعديلات التي أقرت أخيرا، والبنك المركزي أكد أنه هناك إجراءات للحوكمة لتحقيق المنظومة هدفها وهناك متطلبات رقابة وضوابط، فكيف يريدون إلغاء نظام شبكة المعلومات الائتمانية المعنية بالكشف عن البيانات الشخصية والمعلومات الائتمانية «ساي نت»، وكيف يمكن تحقيق الأمان للشخص حتى لا يغرق في الديون إذا تم إلغاء «الساي نت»، موضحة أن هناك أشخاصا يقترضون من شركات استثمارية مالية وسكنية، فكيف تعرف البنوك أنهم مدينون إذا ألغي نظام شبكة المعلومات الائتمانية، عموما فان اللجنة ستعقد اجتماعها الاثنين وستصوت على التقرير.

السبيعي: ما حل طريق 306؟

الحميدي السبيعي

وجه النائب الحميدي السبيعي سؤالا إلى وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان د.رنا الفارس قال في مقدمته: شهدت الفترة السابقة تزايدا في مشكلة الحوادث بطريق 306 الوفرة بسبب تجاوز الشاحنات القادمة من الكسارات والدراكيل، ورغم معاناة الأهالي لسنوات وحصول وفيات، إلا أنه لم يحدث تحرك جدي لحل المشكلة نهائيا. وطالب إفادته وتزويده بالآتي: ـ ما الإجراءات التي قمتم بها سابقا والتي ستقومون بها خلال الأسبوعين الجاريين لحل هذه المشكلة نهائيا من خلال علاقة وزارتكم بهذه المشكلة؟ كما يرجي تزويدنا بأي مستندات ذات علاقة بالسؤال.

عسكر: إنشاء قناة تعليمية للمناهج والدروس

عسكر العنزي

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراح برغبة بإنشاء قناة تعليمية لدراسة المناهج وتسجيل الدروس حماية لأولياء الأمور وللتخفيف على كاهلهم، جاء في مقدمته: نظرا لإعلان وزير التربية ووزير التعليم العالي د.سعود الحربي أن العام الدراسي المقبل سيعتمد نظام التعليم عن بعد، ولما كان هذا النظام قد يزيد الأعباء المالية على أولياء الأمور من توفير أجهزة ذكية والاشتراك في خدمات الإنترنت التي قد تكلف ولي الأمر أعباء مادية إضافية فضلا على باقي التزاماته المادية الأسرية، لاسيما الأسر التي يكون بها طالبان أو 3 طلاب.

كما أن الغالبية العظمى من أولياء الأمور يكونون في أعمالهم في الفترة الصباحية ولم يتمكنوا من متابعة أولادهم الطلبة في هذا النظام (عن بعد) خلال هذه الفترة الصباحية.

ولما كانت المادة الثالثة عشرة من الدستور الكويتي تنص على أن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه.

وحماية لأولياء الأمور وللتخفيف على كاهلهم جراء التبعات المالية التي قد تنتج على قرار وزارة التربية باعتماد التعليم عن بعد.

ونص الاقتراح على إنشاء قناة تعليمية تربوية لدراسة المناهج الدراسية وتسجيل الدروس التي يتم بثها في الفترة الصباحية وبثها بشكل يومي، وذلك تماشيا مع إعلان وزارة التربية بتطبيق التعليم عن بعد في العام الدراسي المقبل.

لمدة 6 أشهر لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الشاهين يقترح صرف رواتب إضافية للمتفرغين تجارياً

أسامة الشاهين

تقدم النائب أسامة الشاهين باقتراحين برغبة قال في مقدمة الأول منهما: إن مجلس الخدمة المدنية أصدر القرار رقم 39 لسنة 2016 والذي يقتضي بمنح إجازة تفرغ، وذلك بعد موافقة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على أن تكون إجازة خاصة بمرتب للتفرغ لإدارة أحد المشروعات الصغيرة أو المتوسطة لمدة يحددها الصندوق لا تزيد على 3 سنوات كحد أقصى، وذلك بناء على طلب الموظف.

وذلك تنفيذا للرغبة السامية لصاحب السمو الأمير، حفظه الله ورعاه، لجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا عالميا، ولتحقيق خطة التنمية الاقتصادية ولتشجيع ودعم العمالة الوطنية للعمل في القطاع الخاص.

ونص الاقتراح على منح أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ذات التمويل الشخصي أو الممولة من جهات أخرى، إجازة (تفرغ تجاري)، أسوة بأصحاب المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني لدعم ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقال في مقدمة الاقتراح الثاني: إن مجلس الخدمة المدنية أصدر القرار رقم 39 لسنة 2016 والذي يقضي بمنح إجازة تفرغ، وذلك بعد موافقة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على أن تكون إجازة خاصة بمرتب للتفرغ لإدارة أحد المشروعات الصغيرة أو المتوسطة لمدة يحددها الصندوق لا تزيد على 3 سنوات كحد أقصى، وذلك بناء على طلب الموظف.

وذلك تنفيذا للرغبة السامية لصاحب السمو، حفظه الله ورعاه، لجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا عالميا، ولتحقيق خطة التنمية الاقتصادية ولتشجيع ودعم العمالة الوطنية للعمل في القطاع الخاص.

ونص الاقتراح على صرف رواتب إضافية ـ لمدة 6 أشهر ـ للمتفرغين تجاريا، أسوة بما تم صرفه للمسجلين في الباب الخامس من العمالة الوطنية لأصحاب الأعمال التجارية.

الدقباسي: توفير شبكات إنترنت بأسعار مخفضة للطلبة والمعلمين

علي الدقباسي

تقدم النائب علي الدقباسي باقتراح برغبة قال في مقدمته: إنه بعد أن قامت وزارة التربية باعتماد التعليم عن بُعد للعام الدراسي المقبل بسبب الأوضاع التي تمر بها البلاد والعالم، وما يترتب على رب الأسرة من تجهيز احتياجات أبنائه من أجهزة، وكذلك الاشتراك بشبكة إنترنت لدخول التطبيق المعتمد لوزارة التربية لبدء أبنائه التعليم عن بعد، مما سيعاني منه رب الأسرة من دفع مبالغ طائلة لتوفير هذه الاحتياجات. ونص الاقتراح على ما يلي: توفر وزارة التربية أجهزة يستخدمها الطالب والمعلمين لدخول التطبيق الخاص بالتعليم عن بُعد والمعتمد بأسعار رمزية، وتقوم الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات بالتنسيق مع شركات الاتصالات لتوفير شبكات إنترنت بأسعار مخفضة للطلبة والمعلمين.

استفسر عن الجهة أو الأشخاص أو القيادات داخل الهيئة الذين يقومون بعملية الاختيار

الدلال: هل توجد لائحة أو نظام أو تعميم أو قرار لدى «العدل» أو «القصر» لتحديد شروط من يتم اختياره في أي عملية مالية؟

محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية د.فهد العفاسي قال في مقدمته: أشارت الحكومة في مناسبات عديدة، وبالأخص في برنامج عمل الحكومة الذي تقدمت به بعد تشكيلها الأخير، الى أن مفاهيم الحوكمة المؤسساتية ومحاربة الفساد وحسن تنمية المال العام والموارد البشرية من أهم أولوياتها، ونظرا لكون ما سبق لا يتجاوز أن يكون أهدافا مكتوبة أو شعارات براقة ما لم تصاحبها خطوات وأفعال عملية.

ومن أبرز الجوانب التي تعد من مواطن التراجع المالي والإداري وفرصة لنمو الفساد تلك الجهات والهيئات والمؤسسات التي تدير مالا عاما ولها علاقة أو استثمار بمؤسسات وشركات وصناديق ومحافظ داخل الكويت وخارجها تستثمر فيها تلك المؤسسات الحكومية ويتطلب معه وجود ضوابط وقواعد محكمة وحوكمة وإدارة جودة ورقابة عالية لضمان قيام المؤسسات والجهات الحكومية بدورها في حسن تنمية المال العام وحمايته ومواجهة صور الفساد.

ومن تلك الجهات التي يتطلب التوقف عندها الهيئة العامة لشؤون القصر والتي يتطلب التأكد من وجود قواعد حوكمة ولوائح ونظم وقرارات تحدد آلية من يتم اختياره لتمثيل الهيئة في البنوك والشركات والمؤسسات والصناديق والمحافظ داخل الكويت وخارجها. وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

1 ـ هل توجد لائحة أو نظام أو تعميم أو قرار لدى الهيئة العامة لشؤون القصر لتحديد شروط وضوابط من يتم اختياره لتمثيل الهيئة العامة لشؤون القصر في أي أستثمار أو عملية مالية يتطلب وجود ممثل للهيئة العامة لشؤون القصر فيها سواء كان مصرفا ماليا (تنظمه قواعد الحوكمة في البنك المركزي) أو شركة مدرجة (تنظمه قواعد الحوكمة في هيئة أسواق المال) أو جهات أخرى داخل الكويت وهي غير مدرجة ويتطلب أن تكون هناك شروط وضوابط لمن يكلف بتمثيل الهيئة العامة لشؤون القصر أو مساهمة أو استثمار في مؤسسة أو خارج الكويت؟ مع تزويدي بتلك اللوائح والنظم والقرارات والاليات التي تحدد ذلك، وفي حال عدم وجود مثل تلك النظم والقرارات والآليات يرجى ذكر السبب.

2 ـ ما الجهة أو الأشخاص أو القيادات داخل الهيئة العامة لشؤون القصر الذين يقومون باختيار ممثلي الهيئة العامة لشؤون القصر في استثمارات أو مساهمات داخل الكويت وخارجها في الوضع المالي ومنذ بداية عام 2015 وحتى تاريخه مع ذكر الأسس القانونية للقيام بهذا الدور؟

3 ـ يرجى تزويدي بتقرير (جدول) يوضح أسماء ممثلي الهيئة العامة لشؤون القصر في الجهات والاستثمارات بأنواعها المختلفة داخل الكويت وخارجها منذ بداية عام 2015 وحتى تاريخه مع ذكر الجهة المستثمر بها داخل الكويت وخارجها ونسبة استثمار الهيئة العامة لشؤون القصر فيها والفترة الزمنية التي قضاها ممثل الهيئة العامة لشؤون القصر.

4 ـ هل يوجد في أي نظام أو لائحة أو تعميم أو قرار يحدد «تأقيت وتداول المناصب» فيمن يمثل الهيئة العامة لشؤون القصر في أي منصب أو تمثيل الهيئة العامة لشؤون القصر داخل الكويت وخارجها، وهل يوجد أشخاص مثلوا الهيئة العامة لشؤون القصر لمدة تزيد على 10 سنوات دون تغيير في ذات الجهة أو الفرص الاستثمارية للهيئة مع ذكر أسباب ذلك.

5 ـ هل قامت الهيئة العامة لشؤون القصر بوضع نظام أو قواعد حوكمة فيما يتعلق بأداء الهيئة المالي والاستثماري ومنها اختيار ممثلين للهيئة في استثماراتها وإدارتها للمال مع تزويدي بنسخة من تلك القواعد؟ وفي حال عدم وجودها يرجى إبداء الأسباب.

6 ـ هل يوجد أي تمثيل شخصي لأي منصب قيادي في الهيئة العامة لشؤون القصر (منصب مدير إدارة أو وكيل مساعد أو المدير العام أو نوابه) في أي مساهمة أو استثمار الهيئة العامة لشؤون القصر داخل الكويت وخارجها منذ بداية عام 2015 حتى تاريخه؟ مع بيان أسماء ممثلي الهيئة العامة لشؤون القصر في الجهات التي قاموا بتمثيل الهيئة فيها داخل الكويت وخارجها من القياديين؟

7 ـ هل يوجد أي ملاحظات أو تحفظات أو رفض صدر من البنك المركزي الكويتي بشأن تمثيل أحد المرشحين للهيئة في أي مصرف مالي محلي أو ملاحظات أو رفض أو تحفظات من هيئة أسواق المال في ترشيح ممثل الهيئة العامة لشؤون القصر في أي شركة مدرجة في السوق منذ بداية عام 2015 حتى تاريخه؟ مع تزويدي بالبيانات الدالة على ذلك.

8 ـ يرجى تزويدي بممثلي الهيئة العامة لشؤون القصر في شركة ريم العقارية منذ بداية عام 2015 حتى تاريخه مع ذكر المؤهلات التي يمتلكها من مثل الهيئة، وهل قام أي من ممثلي الهيئة العامة لشؤون القصر بتعيين أقارب لهم من الدرجة الأولى أو الثانية في أي وظيفة أو عمل استشاري لشركة ريم العقارية منذ بداية عام 2015 حتى تاريخه؟ مع بيان دور الهيئة العامة لشؤون القصر في التعامل مع تلك المخالفة ودور ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين في شأن تلك المخالفة.

9 ـ يرجى تزويدي بكل البلاغات والشكاوى التي تقدمت بها الهيئة العامة لشؤون القصر منذ بداية عام 2015 حتى تاريخه ضد أي موظف أو قيادي في الهيئة العامة لشؤون القصر أو من قام بتمثيل الهيئة العامة لشؤون القصر في أي استثمار للهيئة داخل الكويت وخارجها سواء قدم البلاغ أو الشكوى للنيابة أو الهيئة العامة لمكافحة الفساد مع تزويدي بأسماء المشتكى عليهم أو المبلغ عنهم ونتيجة تلك البلاغات والشكاوى.

10 ـ هل توجد قواعد أو نظم أو قرارات بشأن ما يقوم به بعض القيادات في الهيئة العامة لشؤون القصر من ممارسات إعلامية وهجوم على أطراف في الساحة الكويتية عبر وسائل التواصل الاجتماعي الالكتروني وهو ما يعد مخالفة لقواعد السلوك المفترض تواجدها لكل من يعمل في منصب قيادي؟ لذا يرجى افادتي عن دور الوزارة في التعامل مع بعض القياديين في الهيئة العامة لشؤون القصر ممن تجاوز على قواعد السلوك ويساهم في التحريض والاقصاء على الآخرين أو تجاوز القانون.

11 ـ هل يوجد أي ملاحظات أو مخالفات أبدتها الجهات الرقابية (ديوان المحاسبة أو جهاز المراقبين الماليين أو ديوان الموظفين) في شأن آليات وقرارات اختيار الأشخاص الممثلين للهيئة العامة لشؤون القصر داخل الكويت وخارجها أو كان هناك تجاوز للقوانين المحلية أو الأجنبية أو سوء إدارة أبدتها الجهات الرقابية فيما يتعلق بممثلي الهيئة في تلك الجهات داخل الكويت وخارجها، وما رد الهيئة العامة لشؤون القصر على ذلك؟